

فريق من «الأبحاث» أعد مشروعاً يهدف لتعميم المنافع والتكاليف الاقتصادية الناتجة عن إعادة هيكلة أسعار المياه 2012

200 فلس إلى 1,7 دينار زيادة في الألف غالون امبراطوري تؤدي لترشيد استهلاك المياه بنسبة 11,5% وتوفير 116 مليون دينار سنوياً على ميزانية الدولة

معالجة المياه المستخدمة بمقدار 296 مليون دينار، وخفضاً في التكاليف الرأسمالية لإنشاء محطات تحلية المياه بمقدار 449 مليون دينار، وترشيداً في استهلاك الكهرباء المطلوب لإنتاج المياه بمقدار 16,328 مليون كيلو واط ساعة، وأخيراً، التي خفضت في الانبعاث الغازات الدفيئة (CO2) المصاحب لعملية توليد الكهرباء المستخدم في إنتاج المياه بمقدار 11,4 مليون طن والتي تقدر تكلفتها إنزالها في حال بقاء الوضع على ما هو عليه بـ 80 مليون دينار.

البيئة الكويتية من التلوث المصاحب لعملية إنتاج المياه. المنافع بعيدة المدى الناتجة عن إصلاح أسعار المياه ومن الناحية الأخرى، تتمثل التكاليف المرتبطة بزيادة أسعار المياه في الآتي: الانخفاض في مستوى رفاهية القطاع العائلي (أو ما يعرف بالقدرة الشرائية) والانخفاض في إيرادات وأرباح المنشآت الإنتاجية الاقتصادية، الأمر الذي قد يصاحبه تباطؤ في النمو الاقتصادي وارتفاعاً في المستوى العام للأسعار. ولتحقيق هدف الدراسة تم تنفيذ خمس مهام تمثلت بالآتي:

انتاج مثلثي لاستيفاء الطلب الحالي والمستقبلي على المياه، أو زيادة أسعار المياه لخفض الاستهلاك والدعم الحكومي المخصص للمياه إلى مستويات مقبولة، علماً، بأنه يمكن الجمع بين هذين الخيارين إلا أن خيار زيادة أسعار المياه يبقى هو الخيار الأفضل اقتصادياً في المدى المتوسط، فنظراً لعدم توافر المياه السطحية، ونزرة المياه الجوفية، وارتفاع كلفة تحلية مياه البحر، وما تتطلبه عملية بناء محطات التحلية من وقت واستثمارات مالية ضخمة، والإسراف المؤكد في استهلاك المياه، يجعله من الضروري إعادة النظر في سياسة تسعير المياه والعمل على إصلاحها واستخدامها كأداة اقتصادية تساعد في تحقيق الآتي:

- ترشيد استهلاك المياه والحد من الإسراف في هذا المورد الحيوي.
- تقليص حجم الدعم الحكومي المخصص للمياه وزيادة الإيرادات المالية لوزارة الكهرباء والماء.
- خلق توازن مستقر طويل الأمد بين إنتاج واستهلاك المياه.
- تطوير رؤى سليمة حول احتياجات الكويت لمحطات تحلية جديدة وفقاً للطلب الإجمالي للمياه.
- تطوير المنظومة البيئية في الدولة وحمايتها من التلوث المصاحب لعملية إنتاج ومعالجة المياه.
- وظيف د.بوشهري قائلاً: على الرغم من أن تبني سياسة تعرفه مياه جديدة سيخضع عنها مكاسب للمجتمع والدولة إن قبض لها أن تدخل حيز التطبيق الفعلي، إلا أن متخذي القرار السياسي والاقتصادي قلقون من الآثار السلبية التي قد تحدثها زيادة أسعار المياه على متغيرات كلية في الاقتصاد الوطني، وتحديدًا فهم قلقون من الانخفاض في مستوى معيشة القطاع العائلي وقدرته الشرائية وبالإخص ذوي الدخل المحدود، والانخفاض في ربحية ونتاجية المنشآت الاقتصادية لأسما المنشآت الصغيرة والناشئة، والارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي قد يتأثر نتيجة لقيام المنشآت الصناعية والتجارية برفع أسعار منتجاتها لتمرير الزيادة في تكاليف الإنتاج، والناتجة عن زيادة أسعار المياه، إلى المستهلكين للمحافظة على مستويات الربح القائمة قبل تطبيق الزيادة السعرية للمياه، وبناء على ما تقدم، هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار الاقتصادية الناتجة عن إعادة هيكلة أسعار المياه في الكويت، فإلّا المنافع بعيدة المدى المتحققة تتمثل في ترشيد استهلاك المياه، وتقليص حجم الدعم الحكومي للمياه، وخفض في عديد محطات تحلية المياه الجديدة المطلوبة نتيجة لانخفاض الطلب المستقبلي على المياه، وحماية
- تقدير دوال الطلب على المياه في القطاع العائلي والقطاعات الإنتاجية/الاقتصادية.
- قياس الآثار الاقتصادية الناتجة عن خفض الجزئي في الدعم الحكومي المقدم لمستخدمي المياه.
- تقدير المنافع المستقبلية المتحققة للمجتمع من جراء زيادة أسعار المياه حتى العام 2020.
- اقتراح سياسة إصلاحية بعيدة المدى تهدف إلى ترشيد استهلاك المياه وتقليص حجم الدعم الحكومي المقدم لمستخدمي المياه، وبمغس الوقت تعمل على حماية الأسر ذات الدخل المحدود والمشغلات الصغيرة، والذين قد يتضرروا نتيجة للزيادة السعرية المقترحة إذا ما تم تطبيقها فعلياً.
- وفي هذا الإطار، تم اقتراح هيكلة جديدة لاسعار المياه يأخذ في الاعتبار شرائح الاستهلاك والقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه المستهلك (سكني أو غير سكني)، كما هو موضح في جدول (1)، وقد أوضحت النتائج أن زيادة معتدلة في أسعار المياه في القطاع السكني والصناعي والتجاري ستؤدي إلى ترشيد استهلاك المياه بمقدار يقارب من 13,718 مليون جالون امبراطوري (أي ما يعادل 11,5% من إجمالي استهلاك المياه)، وإلى خفض في حجم الدعم الحكومي المقدم للمياه بمقدار 116 مليون دينار (أي ما يعادل 20% من إجمالي قيمة الدعم)، علماً أن الخفض في الدعم ينقسم إلى جزئين: خسارة في رفاهية المستهلك والمقدرة بـ 48 مليون دينار، ومنفعة صافية للمجتمع مفاضة بمقدار الخفض في الدعم غير المستفاد منه (الهدر) والمقدر بـ 68 مليون دينار، كما بينت النتائج أن تبني منظومة الأسعار المقترحة للمياه سيؤدي إلى خفض في استهلاك المياه بمقدار 217,704 مليون جالون امبراطوري حتى العام 2020، الأمر الذي يعني توفيراً في تكلفة إنتاج المياه بمقدار 1,070 مليون دينار، وخفضاً في

الدراسة بتوصية مفادها أنه يجب على الحكومة تبني هيكل جديد لاسعار المياه يجعل على خفض التواتر في استهلاك المياه وخفض الدعم الحكومي المخصص له، هذا وقد تم اقتراح سياسة إصلاحية بعيدة المدى مكونة من ثلاث مراحل تهدف إلى ترشيد الاستهلاك وخفض الدعم الحكومي للمياه دون أن يصاحب ذلك ضرر على المستهلكين، ففي المرحلة الأولى يتم تقديم دعم مالي مباشر لجميع المستهلكين وفقاً لنظام الرصيد الدائن لدى وزارة الكهرباء والماء بمبلغ لا يتجاوز 48 مليون دينار حتى يقبل المستهلكين طوعية الزيادة المقترحة في أسعار المياه، وفي المرحلة الثانية يتم تحويل وزارة الكهرباء والماء إلى مؤسسة جديدة تدعى مؤسسة الكهرباء والكهرباء الكويتية تمتلك الحكومة فيها نسبة 51% من الأسهم، وعلى أن توزع بقية الأسهم (49%) على جميع المستهلكين مجاناً أو تباع بسعر رمزي، دون استثناء للقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه المستهلك، ومن المفترض أن تعمل المؤسسة الجديدة وفق أسس ربحية وتقوم بإزالة الدعم تدريجياً وتعطي (تهب) مساهميتها توزيعات نقدية سنوية كبدل للدعم الحكومي، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة يتم تحويل مؤسسة الكهرباء والماء إلى شركة مساهمة كويتية.



فريق من معهد الأبحاث يقترح تحويل وزارة الكهرباء والماء إلى مؤسسة

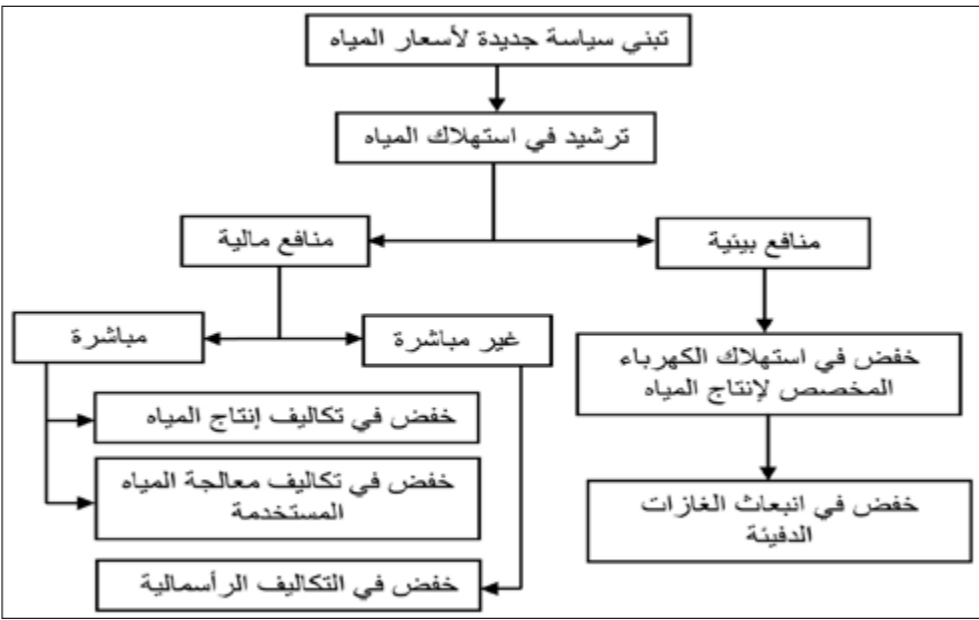


د.محمد بوشهري

قاسم فريق مختص من معهد الكويت للأبحاث العلمية باعداد مشروع بحثي يهدف إلى تقييم المنافع والتكاليف الاقتصادية الناتجة عن إعادة هيكلة أسعار المياه في الكويت، حيث أوضحت النتائج أن زيادة معتدلة في أسعار المياه تتراوح ما بين 200 فلس إلى 1,7 دينار للألف غالون امبراطوري ستؤدي إلى ترشيد في استهلاك المياه بمقدار يقارب من 13,718 مليون جالون امبراطوري (أي ما يعادل 11,5% من إجمالي الاستهلاك)، وإلى خفض في حجم الدعم الحكومي المخصص للمياه بمقدار 116 مليون دينار سنوياً (أي ما يعادل 20% من إجمالي الدعم)، علاوة على ذلك، تم تقدير المنافع المالية المتحققة للمجتمع إذا ما تبني هيكل أسعار المياه الجديد خلال السنوات من 2011 إلى 2020 بـ 1,945 مليون دينار، وبناء على هذه المكاسب المالية، اقترحت الدراسة أن تقوم الدولة بتبني سياسة إصلاح أسعار المياه مصحوبة بدعم مالي مباشر يعطي كتعويض لمستخدمي المياه نتيجة لزيادة الأسعار وتزيل معها بذلك مبدأ الرفض السياسي لإصلاح أسعار الخدمات الحكومية، وهي بالتأكيد وضع مريح للجانبين، الدولة والمجتمع.

وحول المشروع يقول مدير دائرة الطرق الكمية والنمذجة بالمعهد ورئيس المشروع د.محمد بوشهري في تصريح صحافي: شهدت الكويت خلال العقد الماضي زيادة تعاضلية في استهلاك المياه العذبة، فمتذ العام 1992 وحتى العام 2007، ترقى إجمالي استهلاك المياه من 42,641 مليون جالون امبراطوري إلى 119,765 مليون جالون امبراطوري، أي بمعدل سنوي قارب 7,13%، والذي فاق معدل النمو السكاني والتوسع في القطاعات الإنتاجية، وارتفاع مستويات الدخل، هذا، وتعتبر أسعار المياه حالياً منخفضة جداً ولا تمثل التكلفة الحقيقية لأنشاج وتوزيع المياه، كما أنها لا تشجع على الاستخدام الامثل بل على النقيض فأنها ساعدت على خلق أنماط استهلاكية مسرفة إلى قصور واضح في قدرة الدولة على استيفاء احتياجات المجتمع من المياه، وتطور يوازي ما عرف مؤخراً بمشكلة المياه والتي يمكن لها أن تتفاقم حدة عبر الوقت ما لم تتم إدارة موارد المياه بطريقة أكثر كفاءة.

وليس من شك في أن الحكومة حالياً تواجه مشكلتين في آن واحد وهما: تنامي استهلاك المياه بصورة متسارعة وبمستويات مقاربة من الطاقة التصميمية لإنتاج المياه، الأمر



نسبة الدعم بعد	السعر المقترح (دينار / 1000 جالون)	القطاع / شرائح الاستهلاك (جالون امبراطوري / شهر)
82.0	1.000	1. القطاع السكني [1 - 10,000]
77.5	1.250	[10,001 - 20,000]
73.0	1.500	[20,001 - 40,000]
64.0	2.000	[40,001 - 60,000]
55.0	2.500	[60,001 - ما فوق 60,000]
86.5	0.750	2. القطاع الصناعي
73.0	1.500	3. القطاع الاستثماري والتجاري غير السكني

* تكلفة إنتاج المياه في العام 2007 قدرت بـ 5.550 دينار لكل 1000 جالون امبراطوري.

الذي قد يصاحبه آثار غير محمودة العواقب على الاقتصاد الكويتي والتنمية عموماً في حالة حدوث أي قصور أو طوارئ في العملية الإنتاجية، وإلى ارتفاع في التكلفة المالية المخصصة لبرامج دعم المياه والتي قدرت في العام 2007 بـ 588 مليون دينار، هذا وقد بات أمام الحكومة خياران للتغلب على هاتين المشكلتين، وهما: تخصيص موارد مالية ضخمة لبناء محطات تحلية جديدة ذات تقنيات عالية وبتكلفة

شكر وتقدير

أعرب د.بوشهري عن شكره وتقديره إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لدعمها المالي لهذا المشروع، وكذلك إلى مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية د.ناجي المطيري ومدير إدارة البحوث في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي د.محمد عبدالرحيم لدعمهما المتواصل للبحث العلمي والبحث في الكويت.

دليل الأطباء

د. طلال سليمان العلي كينيك

الأول مرة في الكويت والشرق الأوسط نفتخر بتقديم التقنية الخماسية ليزر Total Fx and Deep FX و Active FX وهي أحدث تقنية أمريكية لشد البشرة ومحاربة الشيخوخة وعلاج ندبات حب الشباب والعمليات الجراحية وإزالة البقع والتصبغات بدون جراحة ويجلسات أقل ومنتجات مذهلة

عيادة التخسيس: دعاء للجراحة وأهلاً بتقنيات Slimlaser lipo الحصرية لإذابة الدهون المتراكمة ونحت وشد الجسم من 3-12 سم في الجلسة الواحدة.

عيادة الليزر والتجميل: أحدث تقنية رباعية الأبعاد 4D-Nuhair 360 Laser ومنتجات مضمونة لحل تساقط الشعر ومشاكل الصلع بدون جراحة أو ندبات للرجال والنساء.

باقات وعروض مذهلة بمناسبة العام الجديد على الليزر إزالة الشعر + ليزر النحت

الشعب البحري - 83 - ش. بن الخبيطة: 22628090 - 22658090 أوقات الدوام يومياً من 9 ص - 1 م و 5 م - 9 م الخميس من 11 ص - 7 م

الدكتور عبدالرحمن جعفر

استشاري تجميل الوجه / أنف وأذن وخجرة

بروفيسور، كلية الطب جامعة الكويت
إختصاصات: زرع أنف، كلفة الجراحين للكمة الكندية
• تجميل الأنف والأذن والوجه (التجميل والشفط والحقن)
• شد الوجه والوجهون (التجميل والشفط والحقن)
• حقن البوتوكس وتجميل الجفون والوجه (البقع - البثور - الصمامات)
• علاج بشرة الوجه (البقع - البثور - الصمامات)
• استخدام الكمبيوتر لاختيار الشكل المناسب
• جراحة الأنف والوجه والحنجرة بالليزر • علاج الدوار
• علاج السعال المزمن والتهاب الشعب الهوائية المزمن
الشعب البحري: ٢٢٦٦١٢٢
٢٧٠٣٣٨١ - ١٣٠

مركز يونيفرسال الطبي Universal Medical Center

عيادة الجلدية
د. محمد جواد جعفري

د. محسن أبل (استشاري جراحة عيون)
د. جمال المرجان (استشاري جراحة عيون)

• أحدث جهاز لعلاج تجاعيد - نضارة الوجه - التبييض
• ليزر إزالة الشعر وعلاج الشعيرات الدموية والتجاعيد
• حقن فيتامينات - الميزوثيرابي لتساقط الشعر
• حقن البوتوكس للتجاعيد والتعرق - تكبير الشفاه

الرقعي - قطعة ١٤ - قسيمة ٧٨ - خلف فندق رمادا - ت: ٢٥٦، ٢٦٩٠، ٢٤٩٩١٠٩٩ - ٢٤٩٩١٠٩٩ - ٢٦٦٢٥٣٢٩

الدكتور أوس سليم يوسف

دكتور في طب الفم والأسنان
أخصائي في تقويم وتجميل الأسنان

• حشوات تجميلية • تركيبات ثابتة ومتحركة • علاج عصب
• تقويم أسنان داخلي وخارجي غير مرئي • تنظيف وتبييض الأسنان وعلاج اللثة
• خلع • تجميل الأسنان بقشرة بورسلان (Veneer)

(مستوصف الدكتور خالد البهيبي) - حويلي - الدائري الثالث - شارع العثمان
بجوار مجمع البلازا - صمارة براك - فوق صيدلية القاهرة - ت: 22618255

الآن وحصرياً لأول مرة بالشرق الأوسط بالتجادة كليتك

أحدث جهاز وتقنية لتكبير ورفع الثدي والمؤخرة وملء الوجه بالخلايا الجذعية
الحاصل على شهادة الجودة الأوروبية (CE) وشهادة الـ FDA الأمريكية

بدون جراحة
بدون Silicon
بدون ندبات
بدون ألم
بدون تخدير كلي
بدون آثار جانبية

النجاحة كليتك
بإشراف / د. عهاد النجادة
استشاري جراحة التجميل والحروق

الجارية - الدائري الرابع - مدخل ستر - الدور الثالث - بناية برور هولي (٢/٢٥٣٥٨٧٦/٢٥٣٥٨٧٦ - ٤٤٩٩٠٦٥ - ٤٤٩٩٠٦٥) من ١ ص - ٩ م

إعلاناتكم في صفحة دليل الأطباء

الاتصال
22272748 - 22272749

إعلاناتكم في صفحة دليل الأطباء

الاتصال
22272748 - 22272749

COSMO LASIK

د. جمال بهيماني
• استشاري طب وجراحة العيون • استشاري عمليات ليزك وتصحيح نظر • زرع عدسات متطورة

د. عادل البلوشي
• استشاري طب وجراحة العيون • استشاري تجميل عيون • محجر العين والجهاز الدمعي

السالمية - شارع الخليج العربي - مقابل نادي اليخوت - تليفون: 25730011